

25 يناير يوم صنع بأياد وطنية

الأخ الرئيس سر ونحن معك وكل أبناء الوطن الطامحين لمستقبل أفضل ويمن سعيد معافى خال من كل عيوب ومشاكل الماضي البائس يمين يملؤه الحب والنوام والسلام خال من الصراع والتناحر وطن ينعم بالخير للجميع خال من الفساد والمفسدين والنهب والناهبين وطن يحمي الجميع خال من الإرهاب والإرهابيين وطن يرسي العدل بين الجميع دون تمايز أو تمييز على من الأعيان والمشايع الظلمة المتسلطين على رقاب البشر يمن الحكمة والإيمان يمن النظام والقانون.. الدولة الغائبة عنا منذ زمن هي اليوم قاب قوسين أو أدنى من المنال فلا تقفوا هذه الفرصة التاريخية المهمة للوطن والمواطن يا ذوي الألباب يا وطنيون للوطن ولا شيء يعلو عليه ولا ينافسه بالحب والوفاء والتضحية والتصر دائما للوطن والوطنيين بإذن الله تعالى.



أحمد ناصر حميدان

المصرية وأحادية القرار . كل هذه المواقف الوطنية تتوج في يوم 25 يناير 2014م باختتام مؤتمر الحوار وإنتاج مخرجاته التي تصب في بناء هذه الدولة وهو نتاج مواقف وطنية سيسجلها التاريخ بأسطر من نور لكل من ناضل واستبسل ضد العيقتين والعرقين والمترصين لهذا الوطن وكل من حاول أن يقف حجر عثرة أمام عجلة التغيير وإعادةتنا إلى ماضيه السعيد وإنتاج نفسه بصورة أخرى بمبررات يستعبط بها عقول البشر ويبتسموه الخبيثة في ساحة التغيير والبناء ولا زال محاولا ذلك حتى اللحظات الأخيرة لكن نبات وصمود رموز التغيير وعلى رأسهم الأخ الرئيس عبد ربه منصور ومن معه من الشرفاء ووطنيتهم المتأصلة فيهم هي الدافع القوي لدوران عجلة التغيير للأمام دون توقف وهي مصد لكل محاولاتهم ومؤامراتهم الخبيثة وسمومهم الفتاكة بالوطن وأمنه واستقراره .

الوطن يا مواطنيه هو العيش والتعايش هو السلام والحب والوفاء هو الإخاء والمودة والوفاء هو الخير لكل وهو العدل للجميع هو المساواة في الحياة والمعيشة والعمل وفق النظم الدينية والدنيوية السماوية والوضعية . الوطنية تتضح وتتجلى في الإنسان عندما يشعر بالخوف على مستقبل الوطن ويحس بتهديد أمنه وعزيمته استقراره وإعاقه نموه وتطوره ونهوضه في المقابل لا يخفى على العامة تجار الأزمات ولصوص الثروات ومستغلو هموم ومعاذات الوطن والمواطن مدعو الوطنية الزائفة . نحن اليوم في الوطن تتجلى وطنيته بأبناؤه الشرفاء في توافقه لبناء دولتهم الوليدة الدولة المدنية الاتحادية الحديثة ، كل وطني غيور ومحبه لهذا الوطن يناضل اليوم وببساطة وعزيمة لا تلبث لتحقيق هذا الهدف النبيل والسامي لتجاوز الماضي ومحنه وفاء لطموحات وأمال الجماهير الفقيرة التي ثارت ضد الظلم والتعسف والابتعاد والاستحواد ضد الاستقراطية وضد عتجية حكم الفرد وعبادة الأوثان البشرية وضد الجهل والتخلف والانتقال إلى عهد الحرية والعدالة والمساواة ضد المركزية الإدارية والسياسية

الوطنية هي سمة أصيلة يتصف بها الإنسان الشغوف بحب الوطن تبرهنها مواقف وتضحيات وأعمال تخدم الوطن الوطنية يفترقها الجاهل أو المتجاهل لمصالح وقضايا الوطن ويفترقها الحزبي المتعصب والديني المتطرف والطائفي القبلي السلالي المتزمت للقبيلة والطائفة والعشيرة وكل من زعم نفسه زعيما للمليشيات البلطجة خارج الزعامة الوطنية التي يتداولها أبناء الوطن وفق نظام الحكم الوطني للوطن . الوطني أهم سماته انه يقدم للوطن أكثر مما يأخذ منه فكل شهداء الوطن السابقون واللاحقون ضحوا بحياتهم فداء لوطنهم دون أن ينتظروا جزاء ولا شكورا بل إن ذويهم يعيشون متوسطي الحال أو دونه وهذا وسام في صدورهم يعكس الذين كسبوا ثروتهم من الوطن بالتهيب والاستغلال والسطارة والفضولة غير الوطنية هي لعنة في جيوبهم ومن يساندهم إلى يوم الدين . الوطنية هي المضاد الحيوي لكل أمراض الوطن المستعصية تظهر فعاليتها في الظروف المستعصية أيضا أي هي المنقذ للوطن من أزماته وهي من تخلصه من محنة وتصد أعداءه من أصحاب المصالح الذاتية والأناثية الضيقة .

من أجل أكتوبر الكلمة نكتب



أسماء الحمزة

ارتبط تاريخ الصحافة في بلادنا اليمن وعلى وجه الخصوص في مدينة عدن منارة الفكر والإبداع منذ البداية أو قديم ما يكون الارتباط بتاريخ النضال الوطني التحرري في مرحلة التحرر الوطني بأشكاله المختلفة والمتعددة بدءا بالعمل السياسي والنقابي حتى أرقى أشكال النضال والكفاح المسلح لجزء لا يتجزأ منه وفي وجه الاستعمار وأعوانه المحليين والقوى الرجعية بفضح مخططاته وكتابتها الانتهازية المضللة والمزيفة للحقائق تماشيا مع سياسة المستعمر البريطاني وعملائه.

ومن هذا المنطلق والدور الجبار الذي لعبته الصحافة كريدف وموقد للحماس الثوري والمحرض للجماهير الغاضبة من سياسة المستعمر كان من الطبيعي أن يثمر الإدراك المبكر لقيادتنا السياسية بعد نيل الاستقلال الذي كان لدور الكلمة الفضل في النضال الجماهيري حول الثورة وحماية رجالها وعمهم بالمال والرجال حتى ظفر شعبنا بالنصر وإعلان دولته الفتية جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية التي وحدت 23 ولاية وإمارة على طريق تحقيق الوحدة اليمنية وحدها اليمن الطبيعي الذي يعاد رسم ملامحه بنفس شبابه وتضحياتهم على انقاض وحدة الضم والاستحواد وزرع الكراهية والحقد بين أبناء الشعب الواحد .. وعرفانا وفخرا ووفاء لرواد الكلمة الحرة النزيهة ومواقفها وتضحياتها خرج الفكر إلى الثورة في 19 يناير 1968م بتأسيس قبس النور على أعتاب ظلمات المحتل البريطاني الصرح الإعلامي صحيفة (14 أكتوبر) الرمز لوكالة مرحلة البناء كما كانت في مرحلة التحرر الوطني حيث صدر العدد الأول في 19 يناير 1968م الموافق 20 شوال 1387هـ. يتصدر صفحتها الأولى عمود افتتاحي بعنوان ذكرى الاحتلال حيث أن هذا اليوم في الأصل ذكرى تحرك جحافل المستعمر الغاشم لتهرب إرادتنا وسلب كرامتنا وسلب واستباحة أرضنا بحرا ثم السيطرة على البر والجو لتصبح مستعمرة تضاف إلى مملكة الاستعمار البريطاني التي لا تغرب عنها الشمس في ذلك الوقت التي جُمعت على أرضنا تدينها 129 عاما حولها قادة الثورة في أول حكومة بعد الاستقلال إلى صرح إعلامي ومنبر للشعب يعلي كلمة الحق والخير ويدعو إلى النضال الجماهيري نحو مرحلة البناء والنضال الأصعب من أجل حياة كريمة في كنف الدولة الفتية.

وقد اكتسبت الصحيفة الرمز الخارجة من رحم الثورة كثمرة من ثمارها ومنجزا من منجزاتها بل من أهمها في الازدهار والانتكسار والانحسار مكانة خاصة وذلك لما للامس والنسب الذي تشرفت به من قيمة وطنية وتاريخية غيرت مجرى التاريخ في المنطقة الإستراتيجية من العالم . ومن أجل الصحفية عنوان الثورة التي لم ولن تقهر رغم المطبات والإخفاقات التي لا تزيدنا إلا ألقا وتجذرا في تربة اليمن الخصبة ومن وحى الذكرى 46 لتأسيس ومن أجل صناعات الجهد وإثارة الطريق بعصارة أفكارهم وحبر أقلامهم ومواقفهم تحية لكل الأقاليم الحرة التي صالت وجالت من بلاط صاحبة الجلالة أسفارا بالبحر والعرق والمعاناة المزدوجة في التحرير والبناء تحية للاستمرارية والديمومة بحمل الرسالة المهنية سمو ورفعة وصدقاً وحبا لهذا الشعب والوطن تحية لرواد الصحفية الرمز الخارجة من رحم الثورة مع الأمل الذي يراودنا جميعا في أن تكون عند مستوى تطلعات القارئ وأمال الجماهير المتواقفة إلى أن تكون صحافتنا باستمرار منبرا للشعب وصوتا للحق والخير وعند مستوى التضحيات الجسام لصناع هذا المنجز العظيم بإيلاء قضايا الجماهير اهتماما كافيا بل تكون الهاجس والهم الأكبر اقتداء واحتذاء برواد الكلمة وأعلام صناعة التاريخ في بلادنا .

المعلم بين الأمس واليوم



أحمد محمد سعيد

وما دونه بنسبة كبيرة ومع ذلك لم يتم الاستفادة لمعالجة ذلك وتأهيل أفضل. ولهذا مطلوب تحمل المسؤولية من خلال تضافر الجهود من أجل النهوض بالتحصيل العلمي وإنقاذ ما تبقى من إيجابيات طيبة تحجب غبار العشوائية في عملية التخطيط والبرمجة من قبل المختصين وفي مقدمتهم القيادات التربوية ودور النقابات المهنية التي لا تقل أهمية ولها باع طويل في هذا المجال ودور متميز في المساهمة الفعالة من أجل تجاوز العيوب والنواقص في العملية التربوية والتعليمية على المدى الطويل.

لماذا؟ ربما تعود الأسباب إلى العشوائية في التخطيط من قبل قيادة التربية والتعليم والأطراف المرتبطة بالعملية التربوية التي عملت على تحسين أوضاع كل من يحمل صفة المعلم دون النظر إلى المهمل العلمي والثقافي الذي معه وما لديه من قدرات وعطاءات تجاه الطلاب بمعنى أنه لم يتم وضع أسس علمية وفنية دورية تساعد على معرفة إصالح الدروس بطرق ناجحة من عدمها ومستوى الانضباط مجالات الفساد والدخول من أوسع أبوابه حيث يفترض مواجهته بشتى الوسائل وتقييم عملية الاستحقاقات من خلال دراسة تطبيقية ومعرفية للحصول على معلومات واسعة عن هذا المعلم أو ذاك الذي ظل البعض لا يستطيع أن يقدم إلا وفق ما تيسر له من علوم مخزونة عنى عليها الزمن والكثير منهم لا يزال تنقصه الثقافة العامة والإطلاع على كل ما هو جديد ومفيد وبالتالي سوف يعكس دورا سلبيا يسحب نفسه على كل المستويات ، علما أن المسوحات التربوية السنوية كشفت بوضوح مما لا يدع مجال للشك عن مؤهلات المعلم من مستويات ثانوية

إيصال المناهج والدروس من قبل المعلم وفقا للتخصصات والمؤهلات التي يحملها المعلم في شهادته حيث يقوم بتدريس حصص أخرى غير التخصص وبالتالي تصيب المواد الدراسية المقدمة للطلاب محدودة الفائدة بحاجة ماسة إلى إعادة النظر . وباختصار هل تمكن المعلم بالفعل من القيام بدوره كما ينبغي، وهل هناك تقييم جاد عن طبيعة عمله؟ كما أن دور الموجهين في مراقبة وتقييم نشاط المعلم بحاجة إلى إعطاء المزيد من الاهتمام وعدم ترك الحبل على الغارب حتى لا تلتطمح المؤثرات غير المرضية مستمرة على الطلاب وحتى لا يبقوا على الهامش في الحياة التعليمية، أما إذا تطرقنا إلى الناحية الوظيفية في التعليم وإمكانياتنا فسوف نجد أن هناك تحسنا معيشيا ملحوظا عند حصوله على قانون المعلم وطبيعة عمل وفق الإجراءات المعمول بها، ولا اعتراض عليها البتة، والسؤال المهم هل كل ذلك ساعد على تطوير العملية التعليمية للطلاب أم إنها جاءت بنتائج عكسية والحقيقة المرة أن تلك الزيادة قد مكنت مستوى متدنيا عاما وأوضاعا مؤسفة لا يرضى بها أحد

بدون مبرر، إضافة إلى هروب البعض أثناء أوقات الدراسة .. يا ترى من يتحمل المسؤولية، الأسرة أم المدرسة؟ سؤال بحاجة حقا إلى إجابة. أما النموذج الثاني فيربط بالجانب التعليمي حيث لم تتمكن الوزارة بالفعل من وضع أسس التعليم من خلال المناهج الدورية وتوفير الكتب الدراسية بدون نقص كما عودتنا ذلك في كل عام دراسي ويبدو أن المستويات العامة للتعليم لا تزال متدنية وظاهرة الغش والفساد هما الأبرز (و على قفا من يشيل) تقوم بها جماعات وأفراد للوصول إلى النجاح المزعوم والوهمي بدرجة يصعب السكوت عنها ولا يعرف لها طرف والنتيجة ظهور شهادات غير مقبولة من حيث مستواهم في القراءة والكتابة من مختلف المراحل الدراسية الابتدائية والثانوية.

أما بقية المواد الأخرى فحدث ولا حرج وشتان بين الأمس واليوم، ما يهينا اليوم هو ما يتعلق بدور المعلم بصورة مباشرة وما يمكن أن يقدم من عطاءات تساعد الطالب على الفهم والاستيعاب بالطريقة المناسبة والملاحظ أن العديد من الطلاب يشكون باستمرار من ضعف

الحديث عن التربية والتعليم طويل ومتشعب خاصة بين أساطم المختصين بالتربية والتعليم، والحال نفسه مع الطلاب أيضا في كل المراحل الدراسية والأسباب غير واضحة المعالم حتى يومنا هذا إلا ما تيسر من معلومات ذات مصادر محلية حيث لا يزال الاجتهاد على مصراعيه في جوانبه المختلفة بهدف تجاوز الظواهر المرضية من وقت لآخر ، إلا أن الهموم تظل في النهاية واحدة وأمرنا واقعا رغم كل تقدم في هذا الجانب ، وقد أخذت في التوسع الأفقي كونها أصبحت حاجسا أولادهم التعليمي المجهول والوضع الحالي يقدم لنا نموذجين : الأول في الجانب التربوي الذي يضع أمامنا أسئلة عديدة أبرزها هل تمكنت الوزارة المختصة من التخطيط وتنفيذ برامجها التربوية تجاه الطلاب داخل المدرسة ومستوياتهم ومراحلهم الدراسية بصورة ناجحة؟ حيث لا يزال الكثير من المدرسين والأباء على السواء يشكون من تدهور سلوكيات الطلاب داخل المدرسة وضعف استيعاب الدروس الملقاة لهم ناهيك عن استعدادهم للاختبارات الدورية والامتحانات النهائية، والغياب

تعميم من الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

إلى كافة الجهات في السلطتين المركزية والمحلية والخاضعة لقانون المناقصات والمزايدات رقم (23) لسنة 2007م

تحية طيبة وبعـد،

الموضوع : الالتزام برفع خطة وتقارير المشتريات السنوية والدورية

إشارة إلى الموضوع أعلاه، وإلى أحكام قانون المناقصات والمزايدات رقم (23) لسنة 2007م ولائحته التنفيذية واستناداً إلى المادة رقم (72) الفقرة (8) من القانون والمتضمنة رفع تقارير ربع سنوية عن كافة أنشطة المناقصات والمزايدات إلى الهيئة العليا ، وإلى الفقرة رقم (10 - 3) من الدليل الإرشادي لأعمال الأشغال والتوريدات والخدمات الأخرى والتي تضمنت أن يتم الرفع بالاتي:-

- 1- الرفع بخطة المشتريات للعام 2014م وفقاً للإعتمادات المالية المرصودة في الموازنة والالتزام بالنماذج المحددة لذلك .
- 2- الرفع بالتقرير السنوي للعام 2013م عن كافة أنشطة المناقصات والمزايدات وفقاً للنماذج المحددة.
- 3- رفع التقارير الربع سنوية عن كافة أنشطة المناقصات والمزايدات.
- 4- موافاة الهيئة بنسخ من قرار تشكيل لجان المناقصات وفقاً للفترة المحددة بالقانون.

وعليه:

تهيب الهيئة العليا بكافة الجهات الالتزام بالرفع بما جاء أعلاه بما لا يتجاوز خمسة عشر يوم عمل من تاريخه علماً أن عدم التجاوب مع الهيئة يُعد من المخالفات التي تُعرض رؤساء وأعضاء لجان المناقصات للمساءلة القانونية .

صنعاء = شارع الزبيري - مبنى التأمينات والمعاشات - الدور العاشر - تلفون : (211117 - 1 - 967 +)

فاكس : (539202 - 1 - 967 +) ص.ب: (4411)

www.HATCyemen.org

HATC@yemen.net.ye

تقرير المشتريات السنوي للعام 2013م والربعي للعام 2014م

م	اسم ورقم المناقصة/ المشروع	موقع تنفيذ المشروع	التكلفة التقديرية للتنفيذ	جهة التمويل	الجهة الممولة للمشروع	مبلغ الاعتماد المخصص للمشروع في موازنة العام 2014م	طريقة الشراء المتبعة	تاريخ الاعلان/الدعوة	تاريخ فتح المظاريف	تاريخ التوقيع والارساء	اسم مقدم العطاء الفائز	مبلغ الإرساء	تاريخ توقيع العقد	تاريخ بدء التنفيذ	تاريخ الانتهاء من التنفيذ	حالة المشروع (منجز-تحت التنفيذ-ممتعر)	ملاحظات
1																	
الاجمالي																	

خطة المشتريات للعام 2014م

م	اسم ورقم المناقصة/ المشروع	موقع تنفيذ المشروع	التكلفة التقديرية للتنفيذ	مبلغ الاعتماد المخصص	تاريخ الاعلان/الدعوة	تاريخ موافقة اللجنة المختصة بالتحويل	تاريخ موافقة اللجنة المختصة بالتحويل	تاريخ توقيع العقد	تاريخ بدء التنفيذ	تاريخ الانتهاء من التنفيذ	حالة المشروع (منجز-تحت التنفيذ-ممتعر)	ملاحظات
1												
الاجمالي												

ملاحظة:

ترد جميع المناقصات/المشاريع لجميع السقوف المالية(عامة & محدودة & ممارسة & شراء مباشر).